

أهمية الوقف وحكمة مشروعيته

الدكتور: عبدالله بن أحمد الزيد*

مقدمة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم
وبعد :

فإن الله سبحانه وتعالى حين خلق الإنسان يسر له سبل السعادة والفلاح في الدارين فأرسل الرسل لهدايته إلى الطريق المستقيم الذي يوصله إلى جنته فجاءت شرائع الله سبحانه محققة لمصالح العباد فشرع له فعل الطاعات وترك المنهيات في حياته تقرباً إليه لمرضاته ولم تقتصر شرائع الله على تحصيل الأعمال الصالحة في فترة الحياة فقط فقد شرع له من الوسائل والأسباب ما يحقق له تلك الغاية بعد مماته وهي الصدقات الجارية كما قال الرسول ﷺ : «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»^(١).

والوقف أحد تلك الأسباب التي تكون طريقاً لزيادة الحسنات وتكثير الأعمال الصالحة في الدنيا والآخرة في حياة الفرد وبعد مماته، وقد غفل عنه كثير من الناس في عصرنا الحاضر وانشغلوا في أمور الحياة والتكاثر في الأموال

* ولد في بلدة الغاط عام ١٣٧٠ هـ، حصل على الثانوية من معهد المجوعة العلمي عام ١٣٨٩ هـ وعلى شهادة كلية الشريعة بالرياض عام ١٣٩٣ هـ وعلى الماجستير من جامعة الإمام عام ١٣٩٦ هـ وعلى الدكتوراه من جامعة الإمام عام ١٤٠٦ هـ عمل في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في وظائف متنوعة آخرها وكيلاً مساعداً للطباعة والترجمة - عمله الحالي - . ومن أعماله العلمية تحقيق كتاب الوقوف من مسائل الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل، ومختصر تفسير الإمام البغوي (تحت الطبع)، وتحقيق كتاب الوقوف للصدر الشهيد (تحت الطبع).

(١) رواه مسلم في كتاب الوصايا ٣/١٢٥٥، وأبو داود في كتاب الوصايا برقم (٢٨٨)، والنسائي (١٢٩/٢)، والترمذي في الوقف (٣٥٩/١)، والبيهقي في السنن (٢٧٨/٦)، والإمام أحمد في المسند (٣٧٢/٢).

والأولاد وقلما نجد من يعتني بهذا الأمر إلا القلة من الناس، مع أن ذلك من الأمور الهامة التي عن طريقها تتحقق سعادة الإنسان في آخرته وتزداد أعماله الصالحة وهو بهذا يعتبر وسيلة عظيمة بعد انقضاء الأجل لرفع الدرجات والتكفير عن السيئات، هذا من جانب النفع العائد على الموقف أما المنافع التي تعود على الأحياء وعلى المجتمع بأسره فكثيرة وعظيمة وأهمها تحقيق مبدأ التكافل بين المسلمين والبر والصلة بالقريب والصديق وسد حاجة الفقير وتوفير حاجات الناس والتسهيل والتيسير على المجتمع بأسره بما يتحقق عن طريق الوقف من خدمات وما يموله من مشاريع لها صفة النفع العام. . . روي عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أنه قال: (لم نر خيراً للميت ولا للحي من هذه الحبس الموقوفة أما الميت فيجري أجرها عليه وأما الحي فتحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها)^(١).

وقد جرى إعداد هذا البحث لبيان أهمية الوقف والتعريف به وبيان حكمه ومشروعيته وأهدافه ليكون تنويراً لمن من الله عليه بالتوفيق والقبول ولمن يتلمس أسباب جلب الأعمال الصالحة له في حياته وبعد مماته ويبحث عن مواطن البر والإحسان لتكثير حسناته ورفع درجاته وسميته (أهمية الوقف وحكمة مشروعيته) ورتبته على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: في تعريف الوقف لغة واصطلاحاً.

الفصل الثاني: في تاريخ الوقف.

الفصل الثالث: في حكم الوقف.

الفصل الرابع: في أهداف الوقف وحكمة مشروعيته.

أسأل الله الكريم أن ينفع به وأن ينير به بصائر العباد وأن يجعله سبباً لحصول الثواب لي ولمن استفاد منه إنه ولي ذلك والقادر عليه ورحم الله من استفاد منه فدعا لي في ظهر الغيب وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه.

(١) انظر الاسعاف في أحكام الأوقاف (ص/٢).

الفصل الأول

في تعريف الوقف وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف الوقف لغة :

الوقف لغة يطلق ويراد به الحبس كما أنه يطلق ويراد به المنع ، فأما الوقف بمعنى الحبس فهو مصدر من قولك : وقفت الشيء وقفاً ، أي حبسته . ومنه وقف الأرض على المساكين وللمساكين ، وقفت الدابة والأرض ونحو ذلك أي جعلتها محبوسة على ما وقفت عليه ليس لأحد تغييرها ولا التصرف فيها . والأصل (وقف) فأما (أوقف) في جميع ما تقدم من الدواب والأرضين وغيرها فهي لغة رديئة^(١) . وقيل : (وقف) وأوقف سواء^(٢) .

و(أحبس) بالألف بمعنى (وقف) أكثر استعمالاً من (حبس) بدون الألف على العكس من (وقف) و (أوقف) ولهذا قال بعضهم : إن (أحبس) أفصح من (حبس) .

وتعقب هذا القول بأن (حبس) هي الواردة في الأخبار الصحيحة عن المصطفى ﷺ وهو أفصح العرب لساناً وأبلغهم بياناً .

من ذلك حديث عمر رضي الله عنه حين قال له النبي ﷺ (حبس الأصل وسبل الثمرة)^(٣) أي اجعلها وقفاً .

ومنه الحديث الآخر (ذلك حبس في سبيل الله)^(٤) أي موقوف على الغزاة بركبونه في الجهاد .

(١) انظر لسان العرب (٣٥٩/٩ - ٣٦٠) .

(٢) انظر المرجع السابق وجاء فيه قوله : (قال عمرو بن العلاء ألا أي لو مررت برجل واقف فقلت له ما أوقفك ههنا لرأيتك حسناً ، وحكى ابن السكيت عن الكسائي ما أوقفك ههنا ، وأي شيء أوقفك ههنا أي أي شيء صيرك إلى الوقوف) .

(٣) سيأتي تخريجه .

(٤) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب المناسك باب العمرة رقم (١٩٩٠) .

والحبس فعيل بمعنى مفعول أي محبوس على ما قصد له لا يجوز التصرف فيه لغير ما صير له^(١).

واحتبست فرسا في سبيل الله أي وقفت، فهو محتبس وحيس و (الحبس) بالضم ما وقفت^(٢).

وسمى الموقوف (وقفا) من باب اطلاق المصدر واردة اسم المفعول، ولهذا جمع على (أفعال) تقول: (وقف) و (أوقف) كوقت وأوقات.

وأما الوقف بمعنى المنع فلأن الواقف يمنع التصرف في الموقوف فإن مقتضى المنع أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده، وهو خلاف الإعطاء، ويقال هو تحجير الشيء، من منعه فامتنع منه وتمنع^(٣).

وأصل (وقف) يطلق على الوقوف خلاف الجلوس من وقف بالمكان وقوفا فهو واقف، ويقال: وقفت الدابة تقف وقوفا، ووقفتها أنا أي جعلتها تقف^(٤).

ويقال: وقفت على ما عند فلان أي تبينته وفهمته قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ الآية ٢٧ من سورة الأنعام. ووقفته على ذنبه أي أطلعته عليه.

ورجل وقاف أي متأن غير عجل، قال الشاعر:

وقفتني بين شك وشبهة وما كنت وقافا على الشبهات

وفي الحديث: وكان وقافا عند كتاب الله^(٥).

وواقفه مواقفه ووقافا، وقف معه في حرب أو خصومة وتوقيف الناس في الحج وقوفهم بالمواقف واستوقفته سألته الوقوف^(٦).

(١) انظر لسان العرب (٤٤/٦)، القاموس المحيط (٢٠٥/٢). (٢) انظر الصحاح للجوهري (٩١٥/٣).

(٣) انظر لسان العرب (٣٤٣/٨). (٤) انظر المرجع السابق (٣٥٩/٩).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة الأعراف باب خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله - ﷺ - وفي باب قوله: (وأمرهم شورى بينهم).

(٦) انظر الصحاح للجوهري (٩١٥/٣ - ١٤٤/٤)، لسان العرب (٤٤/٦ - ٣٥٩/٩)، القاموس المحيط (٢٠٥/٢).

المبحث الثاني

تعريف الوقف اصطلاحاً

عرف الفقهاء الوقف بتعاريف كثيرة ومختلفة تبعاً لاختلاف مذاهبهم في الوقف فكل منهم يعرفه تعريفاً ينسجم مع آرائه في مسأله الجزئية .

فبعضهم يرى أن الوقف لازم وآخرون يرون أنه غير لازم وبعضهم يشترط فيه القرابة وغيرهم على العكس من ذلك .

كما اختلفوا في الجهة المالكة للعين الموقوفة، وفي كيفية إنشائه هل هو عقد أم إسقاط؟ وما يترتب على ذلك من اشتراط القبول أو التسليم لتماهيه وغير ذلك .

ولهذه الأسباب فقد اختلف الفقهاء في تعريف الوقف تبعاً لرأي كل منهم في تلك المسائل، ولذا فسوف اقتصر على ذكر تعاريف أصحاب المذاهب الأربعة فقط، ولا يعني هذا أن تلك التعاريف صادرة من أئمة المذاهب أنفسهم الذين ينسب لهم ذلك المذهب كأبي حنيفة^(١) ومالك^(٢) والشافعي^(٣) وأحمد^(٤) - رحمهم الله - ولكن المتأخرين من فقهاء كل مذهب

(١) هو الإمام النعمان بن ثابت بن زوطي، أبو حنيفة، التيمي مولا هم الكوفي أحد الأئمة الأربعة وقد كان قوي الحجة حسن المنطق نبيل الخلق، وقال الشافعي - رحمه الله -: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، ولد سنة (٨٠ هـ) وتوفي - رحمه الله - سنة (١٥٠ هـ) وقيل سنة (١٥١ هـ). انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٤١٥/٣)، تهذيب التهذيب (٤٤٩/١٠)، شذرات الذهب (٢٢٧/١)، الأعلام (٣٦/٨).

(٢) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبدالله، الأصمعي، الحميري، المدني، الفقيه أحد الأئمة الأربعة، وكان ثقة ثباتاً، قال البخاري أصبح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر ولد سنة (٩٣ هـ) وتوفي - رحمه الله - سنة (١٧٩ هـ). انظر ترجمته في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٠٢/١ - ٢٥٩)، تهذيب الكمال (١٢٩٦/٣)، البداية والنهاية (١٩٩/١٠)، تهذيب التهذيب (٥/١٠)، تقريب التهذيب (٢٢٣/٢) خلاصة تهذيب التهذيب (ص/٣٦٦)، شذرات الذهب (٢٨٩/١)، الأعلام (٢٥٧/٥).

(٣) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، أبو عبدالله، الشافعي المصطفي، أحد الأئمة الأربعة كان ثقة ثباتاً ولد سنة (١٥٠ هـ) وتوفي - رحمه الله - سنة (٢٠٤ هـ). انظر: ترجمته في آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، طبقات الشافعية للاستاذ (١١/١)، تهذيب التهذيب (٢٥/٩)، طبقات الحفاظ (ص/١٥٣).

(٤) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني إمام أهل السنة وأحد الأئمة الأربعة قال الشافعي رحمه الله (خرجت من بغداد وما خفت فيها أحداً اتقى ولا أروع ولا أفقه ولا أعلم من أحمد بن حنبل) ولد سنة (١٦٤ هـ) وتوفي - رحمه الله (٢٤١ هـ)، انظر ترجمته في طبقات الختابة (٤/١)، (٢٠) تذكرة الحفاظ (٤٣١/٢)، تهذيب التهذيب (٧٢/١)، طبقات الحفاظ (ص/١٨٦)، المنهج الأحمد (٥١/١ - ١١٠).

صاغوها بما يتفق مع قواعد مذهبهم فجاءت تلك التعاريف مطابقة لما قرره إمام المذهب.

وعند الرجوع إلى كتب أصحاب تلك المذاهب نجد أن للوقف تعاريف كثيرة تختلف في ألفاظها عن الأخرى وإن اتفقت في كثير من الأحيان في معانيها، ولذا فسوف أذكر أهم التعاريف التي صدرت عن أصحاب تلك المذاهب مع شرح موجز لألفاظ كل تعريف، مع الإلتزام بعدم إعادة شرح اللفظ في التعريف اللاحق إذا كان قد تم شرحه في التعريف السابق وذلك تجنباً للتكرار.

أولاً: تعريف الحنابلة للوقف:

عرفه ابن قدامة ^(١) في المقنع بأنه (تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة) ^(٢).

وعرفه في المغني بأنه (تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة) ^(٣).

وكلا التعريفين متفقان في المعنى إلا أنه عبر (بالثمره) في التعريف الذي ذكره في المغني بدل (المنفعة) التي عبر بها في المقنع، وكلاهما بمعنى واحد. وإن كان التعبير (بالمنفعة) أشمل وأكثر دلالة على المقصود.

شرح التعريف:

قوله: (تحبيس) من الحبس وهو المنع ضد الإطلاق، وهو اسم جنس يشمل كل حبس كالرهن والحجر، والمقصود إمساك العين ومنع تملكها بأي سبب من أسباب التملكات ^(٤).

قوله: (الأصل) أي العين الموقوفة.

قوله: (تسبيل المنفعة) أي إطلاق فوائد العين الموقوفة وعائداتها - من غلة

(١) هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المقدسي، أبو محمد، موفق الدين الحنبلي، أحد أعلام الحنابلة وكبار

فقهائهم. ولد سنة (٥٤١ هـ) وتوفي. رحمه الله - سنة (٦٢٠ هـ). انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة

(٢/١٣٣ - ١٤٩)، البداية والنهاية (١٣/٩٦)، شذرات الذهب (٥/٨٨)، الأعلام (٤/٦٧).

(٢) انظر المقنع (٢/٣٠٧).

(٣) انظر المغني (٥/٥٩٧).

(٤) انظر كشف القناع (٢/٤٨٩).

وريع وغير ذلك - للجهة المقصودة في الوقف والمعنية به، أي يجعل سبيلاً أي طريقاً لمصرفها ^(١).

وعبر (بتسبيل المنفعة) لأنه أراد أن يكون على بر أو قرية ^(٢).
والتسبيل يقتضي إخراج الأحباس الأخرى غير الوقف كالرهن والحجر لأنها غير مسبلة.

واحترز بقوله: (المنفعة) عن إعطاء الذات كالهبة فإن الواهب يعطي ذات العين الموهوبة له بخلاف الوقف فإن المعطى هو منفعته وثمرته لا غير.
الاعتراض على هذا التعريف:

اعترض على هذا التعريف بأنه لم يجمع شروط الوقف ^(٣).
وأجيب بأن التعريف هدفه ذكر حقيقة الشيء المعروف دون الدخول في تفصيل جزئياته، وهذا التعريف اقتصر على ذكر حقيقة الوقف فقط، ولم يدخل في تفاصيل أخرى تعتبر من الأمور المختلف فيها، بل ترك بيان ذلك وتفصيله عند الكلام عن تلك الأمور، إذ أن الدخول في التفاصيل قد يخرج التعريف عن دلالة ويبعده عن الهدف المقصود منه.

وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٤) بأنه (كل عين تجوز عاريتها) ^(٥).

شرح التعريف:

قوله: (كل عين) أي كل مال وقوله: (تجوز عاريتها) قيد أخرج به ما لا يجوز اعارته كوقف الدار لمن يشرب فيها الخمر أو يبيعه فيها.

(١) انظر المرجع السابق (٢٦٧/٤).

(٢) انظر المبدع (٣١٣/٥)، المجموع شرح المذهب (٢١٨/١٤).

(٣) انظر الانصاف (٣/٧).

(٤) هو أحد الأعلام وشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ثم الدمشقي، الحنبلي، تقي الدين، أبو العباس، حافظ، محدث، مفسر، فقيه، مجتهد، كان من بحور العلم ومن الأذكاء المعدودين، ولد في ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ بحران، وتوفي بدمشق سنة ٧٢٨ هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٤٩٦/٤)، البداية والنهاية (١١٥/١٤)، ذيل طبقات الحنابلة (٣٨٧/٤)، ومعجم المؤلفين (٢٦١/١)، وهناك كتب خاصة بترجمته من أهمها كتاب العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبد الهادي.
(٥) انظر الاختيارات الفقهية (ص ١٧١).

الاعتراض على هذا التعريف :

أنه يدخل في هذا التعريف أشياء كثيرة لا يجوز وقفها عند الإمام أحمد - رحمه الله - وأصحابه ^(١).

واستحسن برهان الدين بن مفلح ^(٢) في كتابه المبدع شرح المقنع تعريف الوقف بأنه (حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، ممنوع من التصرف في عينه بلا عذر، مصروف منفعه في البر تقرباً إلى الله تعالى) ^(٣).

وعرفه تقي الدين محمد بن أحمد بن النجار الفتوحي ^(٤) في منتهى الإيرادات بأنه (تحبس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه، ممنوع من التصرف في عينه بلا عذر، مصروف منفعه في البر تقرباً إلى الله تعالى) ^(٥).

وهذا التعريف والذي قبله متقاربان في المدلول، ولذا سنشرح الألفاظ الزائدة فيهما عما تقدم، ثم نورد ما عليهما من اعتراض.

فقوله: (مال) قيد خرج به ما ليس بمال كالخمر والخنزير فإن كلا منهما ليس بمال عند المسلمين، وإنما المال عندهم هو العين المعينة المملوكة ملكاً يقبل النقل ويحصل منها فائدة ^(٦).

وقوله: (يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) قيد آخر احترز به عما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالريحان والطعام، إذ لا يجوز وقفهما لأن الأول

(١) انظر الانصاف (٣/٧).

(٢) هو الإمام إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح، برهان الدين أبو إسحاق، انتهت إليه الرئاسة في عصره لورعه وتقواه وتولى قضاء دمشق أكثر من أربعين سنة. ولد بدمشق سنة (٨١٦ هـ) وقيل (٨١٥ هـ) وتوفي سنة (٨٨٤ هـ)، انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣٣٨/٧) هدية العارفين (٢١/١)، معجم المؤلفين (١٠٠/١).

(٣) انظر المبدع (٣١٣/٥).

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي، تقي الدين أبو البقاء الشهير بابن النجار، فقيه حنبلي، مصري، من القضاة، ولد سنة (٨٩٨ هـ) وتوفي سنة (٩٧٢ هـ) انظر ترجمته في النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد (ص/١٤١)، مختصر طبقات الحنابلة للشطبي (ص/٨٧)، معجم المؤلفين (٢٧٦/٨)، الاعلام (٦/٦).

(٥) انظر منتهى الإيرادات مع شرحه (٤٨٩/٢ - ٤٥٠).

(٦) انظر روضة الطالبين (٣١٤/٥).

لا يقع إلا نادرا كما أنه يسرع إليه الفساد، والثاني: لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه^(١).

وقوله: (ممنوع من التصرف في عينه بلا عذر) يخرج ما كان التصرف فيه لعذر كالوقف المتعطل فإنه يجوز التصرف فيه بما هو من مصلحته.

وقوله: (مصرف منفعه في البر) يخرج ما كانت منفعه في معصية الله من المحرمات كالوقف على أهل الحرب أو الزنا.

وقوله: (تقربا إلى الله تعالى) أي ينوي به القربة وفيه إشارة إلى أن التقرب إلى الله شرط لصحة الوقف.

واحترز بقوله: (مالك) في تعريف الفتوحي عمن ليس بمالك فلا يجوز وقف مال الغير.

وقوله: (مطلق التصرف) قيد احترز به عن المحجور عليه لسبب من أسباب الحجر المعتبرة شرعا وقصد به المكلف الحر الرشيد.

وقوله: (بقطع تصرفه وغيره في رقبته) أخرج به ما ليس بوقف من أموال الحبس الأخرى كالمال المرهون.

الاعتراض على هذين التعريفين:

اعترض على هذين التعريفين بأنها قد أدخلت شروط الوقف في تعريفه وهذا خروج بالتعريف عن المقصود منه^(٢).

ثم إنها أدخلت أمورا مختلفا فيها في التعريف والأولى الاقتصار على ما يدل على الشيء المعروف بصرف النظر عن الجزئيات الخلافية فيه.

ثانياً: تعريف الوقف عند الحنفية:

يفرق فقهاء الحنفية بين تعريف الوقف عند أبي حنيفة - رحمه الله - وبين تعريفه على رأي الصاحبين - رحمهما الله تعالى -.

(١) انظر أسنى المطالب شرح روضة الطالب (٢/١٥٧).

(٢) انظر الإنصاف (٣/٧)، كشف القناع (٤/٢٦٧).

وسبب ذلك اختلافهم في جملة من المسائل أهمها:

- ١ - اختلافهم في عقد الوقف من حيث اللزوم وعدمه .
- ٢ - اختلافهم في الجهة التي تنتقل إليها العين الموقوفة، وهل تخرج العين عن ملك واقفها أم لا؟ .

ولهذا فسوف نبين هنا تعريف الوقف على رأي الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - ثم نتبعه ببيان تعريفه على رأي صاحبيه .

١ - تعريف الوقف عند أبي حنيفة :

لقد ذكر بعض فقهاء الحنفية تعريف الوقف مما يشبه رأي الإمام أبي حنيفة، وبعضهم نص في تعريفه على أنه هو نفسه تعريف الوقف عند أبي حنيفة .

(أ) فنجد الإمام السرخسي ^(١) قد عرفه بقوله : (حبس المملوك عن التملك من الغير) ^(٢) .

فقوله : (المملوك) قيد يراد به الاحتراز عن غير المملوك لأن الواقف إذا لم يكن مالكا للعين الموقوفة حين الوقف فإنه لا يصح وقفه، ولو آلت العين إلى ملكه بعد ذلك . فمن وقف أرضا غير مملوكة له بناء على أن نيته شراؤها ووقفها فإنه لا يصح وقفه .

ويراد من قيد (عن التملك من الغير) أن العين الموقوفة لا يصح أن يجري عليها أي تصرف من التصرفات التي تجوز للمالك في ملكه .

كما أن إضافة (من الغير) إلى (التمليك) تفيد بقاء العين على ملك الواقف، حيث خص الغير دون الواقف نفسه ^(٣) .

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر شمس الأئمة، السرخسي من أئمة الحنفية ومن المجتهدين في المسائل، توفي في حدود التسعين وأربعمائة . انظر ترجمته في الفوائد البهية (ص/١٥٨)، الجواهر المضئية (٢٨/٢)، معجم المؤلفين (٢٣٩/٨)، الاعلام (٣١٥/٥) .

(٢) انظر المبسوط للسرخسي (٢٧/١٢) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٣٣٧/٤) .

وما جاء بعد كلمة (حبس) في التعريف هو في مجموعه قيد أخرج به ما ليس بوقف، إذ أن الراهن غير ممنوع من تمليك العين المرهونة من الغير عند استيفاء شروط ذلك.

الاعتراضات على هذا التعريف:

اعترض على هذا التعريف بعدة اعتراضات أهمها:

١ - أن قوله (حبس المملوك) يقتضي لزوم الوقف وعدم جواز الرجوع فيه وهذا خلاف قول الإمام أبي حنيفة حيث إن الوقف غير لازم عنده، وعلى هذا فإن هذا التعريف لا يناسب الوقف غير اللازم، إذ لا حبس فيه لأنه غير ممنوع من بيعه، بخلاف اللازم فانه محبوس حقيقة^(١).

٢ - أن هذا التعريف غير مانع وذلك لأن لفظ (المملوك) الوارد في التعريف لفظ عام يشمل كل مملوك سواء كان عقاراً أو منقولاً وأبو حنيفة - رحمه الله - لا يرى صحة وقف المنقول.

(ب) ونجد المرغيناني^(٢) يعرف الوقف فيقول: (وهو في الشرع عند أبي حنيفة - رحمه الله: (حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة)^(٣)). وبمثل هذا التعريف عرفه التمرتاشي^(٤) في تنوير الأبصار^(٥).

(١) انظر المرجع السابق.

(٢) هو شيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، المرغيناني، أبو الحسن، من أكابر فقهاء الحنفية. ولد سنة (٦٣٠ هـ) وتوفي سنة (٥٩٣ هـ). انظر ترجمته في: الفوائد البهية (ص/١٤١)، تاج التراجم (ص/٤٢)، الجواهر المضيئة (١/٣٨٣)، الاعلام (٤/٢٦٦).

(٣) انظر الهداية (١٣/٣).

(٤) هو محمد بن عبدالله بن أحمد الخطيب، العمري، التمرتاشي، الغزي الحنفي، شمس الدين، شيخ الحنفية في عصره، من أهل غزة مولده ووفاته فيها، وكانت ولادته سنة (٩٣٩ هـ) ووفاته سنة (١٠٠٤ هـ) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر للمحجي (١٤/١٨)، الاعلام (٦/٢٣٩) معجم المؤلفين (١٠/١٩٦).

(٥) انظر تنوير الأبصار مع حاشية ابن عابدين (٤/٣٣٧).

وإذا كان هذا التعريف هو تعريف الوقف عند أبي حنيفة فهو في الحقيقة تعريف للوقف غير اللازم، فإن غالبية فقهاء الحنفية ينقلون عنه أنه يرى جواز الوقف إلا أنه غير لازم كالعارية^(١).

الاعتراض على هذا التعريف:

١ - يعترض عليه بمثل ما اعترض به على التعريف الأول الذي عرف الوقف به السرخسي، وذلك أنه أورد لفظ (الحبس) المقتضي للزوم الوقف وهو خلاف قول أبي حنيفة - رحمه الله - فتعريفه بأنه حبس غير صحيح.

وفي هذا يقول الكمال بن الهمام^(٢) في فتح القدير: (ولفظ «حبس» إلى آخره، لا معنى له لأن له أن يبيعه متى شاء وملكه مستمر فيه كما لو لم يتصدق بمنفعته فلم يحدث الواقف إلا مشيئة التصديق بمنفعته وله أن يترك ذلك متى شاء، وهذا القدر كان ثابتاً له قبل الوقف)^(٣).

٢ - كما يعترض عليه بأن جعل ملكية العين باقية على ملك الواقف، يرد عليها (وقف المسجد) فإنه وقف على ملك الله تعالى.

وعلى هذا فإن هذا التعريف غير جامع.

ويمكن دفع هذا الاعتراض: بأنه تعريف للوقف المختلف فيه، وليس هو للوقف المتفق عليه.

ويجاب عن ذلك بأن إيراد تعريفه للوقف يرد هذا الجواب وهو إنما أورده معرفاً به الوقف، ولو أراد التفصيل لذكر له تعريفين ولم يقتصر على هذا التعريف فقط.

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤/٣٣٧).

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، كمال الدين، الشهير بابن الهمام، السكندري، من كبار علماء الحنفية. ولد سنة (٧٨٨ هـ) وتوفي سنة (٨٦١ هـ). انظر ترجمته في: الفوائد البهية (ص/١٨٠)، شذرات الذهب (٧/٢٨٩).

(٣) انظر فتح القدير (٤/٥).

٣ - ومن الاعتراضات عليه أيضاً أن التعريف قيد مصرف الإنفاق بـ (التصدق بالمنفعة) فإذا أخذ بإطلاق التصديق فإنه لا يصرف إلا إلى الفقراء لأنهم مصرف الصدقات، مع أن الحنفية يجيزون الوقف على النفس وعلى الأغنياء بشرط أن يكون آخره للفقراء وعلى هذا يكون التعريف غير جامع ^(١).

ورد هذا الاعتراض بأن في التصديق على الغني نوع قربة دون قربة الفقير.

ويدفع هذا الرد بأنه لو كان هذا النوع من القربة كافياً في الوقف، لصح الوقف على الأغنياء دون أن يجعل آخره للفقراء ^(٢).

وبناء على هذا الاعتراض زاد ابن الهمام على هذا التعريف عبارة: أو صرف منفعتها إلى من أحب ^(٣).

كما زاد أيضاً صاحب الدر على هذا التعريف عبارة: (ولو في الجملة ^(٤))، وذلك ليدخل فيه الوقف على نفسه ثم على الفقراء وكذا على الأغنياء ثم على الفقراء).

٢ - تعريف الوقف عند الصاحبين :

أورد فقهاء الحنفية للوقف تعاريف كثيرة - على رأي الصاحبين - كلها لا تخرج في معناها ومضمونها عن تعريف صاحب تنوير الأبصار حيث يقول: (وعندهما هو: حبسها على ملك الله تعالى، وصرف منفعتها على من أحب) ^(٥).

وقد زاد صاحب الدر المختار كلمة (حكم) بعد (على) وقبل (ملك الله تعالى) ليفيد أنه لم يبق على ملك الواقف، ولا انتقل إلى ملك غيره بل صار

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤/٣٣٧ - ٣٣٨).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) انظر فتح القدير مع الهداية (٥/٤٢)، وحاشية ابن عابدين (٤/٣٣٨).

(٤) انظر الدر المختار بحاشية ابن عابدين (٤/٣٣٧).

(٥) انظر تنوير الأبصار مع شرحه الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٤/٣٣٨ - ٣٣٩).

على حكم ملك الله تعالى ^(١).

الاعتراض على هذا التعريف :

يمكن الاعتراض بمثل لما اعترض به على تعريف السرخسي السابق .

كما يمكن الاعتراض عليه بأنه أطلق القول في قوله : (وصرف منفعتها على من أحب) فدخل في ذلك صرفها إلى الأغنياء وحدهم ، وهو خلاف قول الحنفية ^(٢).

ثالثاً : تعريف الوقف عند المالكية :

أمثل تعريف للوقف عند المالكية ما عرفه به ابن عرفة ^(٣) حيث قال : (هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً يقاؤه في ملك معطيها ولو تقديراً) ^(٤).

فقوله : (إعطاء منفعة) احترز به عن إعطاء الذات كالهبة فإن الواهب يعطي ذات العين الموهوبة للموهوب له .

وقوله : (شيء) أي مال أو متمول وعبر بـ (شيء) لقصد التعميم لكل الأشياء إلا أنه خصصه بما جاء في التعريف وقوله : (مدة وجوده) قيد احترز به عن العارية والعمرى لأن للمعير الحق في استرجاع العين المعارة متى شاء ، كما أن الشيء المعمر يرجع بعد موت المعمر ملكاً له أو لورثته .

وقوله : (لازماً بقاءه في ملك معطيها) . قيد خرج به العبد المخدم حياته بموت قبل موت سيده لعدم لزوم بقاءه في ملك معطيه لجواز بيعه برضاه مع معطاه .

(١) انظر الدر المختار بحاشية ابن عابدين (٣٣٨/٤) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٣٣٩/٤) .

(٣) هو محمد بن محمد بن عرفة ، أبو عبدالله ، الورغمي ، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره . ولد سنة (٧١٦ هـ) وتوفي - رحمه الله - سنة (٨٠٣ هـ) انظر ترجمته في الديباج المذهب (ص/٣٣٧) ، شذرات الذهب (٣٨/٧) ، الاعلام (٤٣/٧) ، معجم المؤلفين (٢٨٥/١١) .

(٤) انظر شرح منح الجليل (٣٤/٤) .

قوله: (ولو تقديراً) يحتمل أن يكون اللفظ راجعاً إلى الملك فيكون المعنى: إن ملكك داري فلانا فهي حبس.

ويحتمل أن يكون اللفظ راجعاً إلى الإعطاء فيكون المعنى: داري حبس على من سيكون، وعلى كلا الاحتمالين فالمراد بالتقدير: التعليق، ولم يرجح المالكية أيهما من الاحتمالين وذلك لأنهم يجيزون الوقف المعلق^(١).

الاعتراضات على هذا التعريف:

اعترض على هذا التعريف باعتراضين:

الأول: أن هذا التعريف يفيد تأييد الوقف، وقد خرج به الوقف المؤقت، وذلك لأن المالكية يرون صحته، وعلى هذا فإن التعريف غير جامع.

الثاني: اعترض الشيخ محمد عlish^(٢) - رحمه الله - على هذا التعريف بأن الوقف تمليك انتفاع لا منفعة كما تقرر^(٣).

رابعاً: تعريف الوقف عند الشافعية:

قال محرر المذهب الإمام النووي^(٤) في تعريفه للوقف بأنه (حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته وتصرف منافعه إلى البر تقرباً إلى الله تعالى)^(٥).

(١) انظر المرجع السابق، وتسهيل شرح منح الجليل بحاشية شرح منح الجليل (٣٤/٤).

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبدالله، فقيه من أعيان المالكية، مغربي الأصل من أهل طرابلس الغرب، ولد بالقاهرة سنة (١٢١٧ هـ) وتعلم بالأزهر وولي مشيخه المالكية فيه توفي - رحمه الله - سنة (١٢٩٩ هـ). انظر ترجمته في: هدية العارفين (٣٨٢/٢) إيضاح المكنون (٢٧١/١)، الاعلام (١٩/٦) - (٢٠)، معجم المؤلفين (١٢/٩).

(٣) انظر شرح منح الجليل مع تسهيله (٣٤/٤).

(٤) هو الإمام يحيى بن شرف بن حسن، الحزامي، الحوراني، النووي، الشافعي، أبوزكريا، محيي الدين، ولد بنو من أعيان حوران سنة (٦٣١ هـ)، وتوفي - رحمه الله - سنة (٦٧٦ هـ). انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٤٧٠/٤)، طبقات الشافعية لابن السكي (١٦٥/٥)، طبقات الشافعية للأسنوي (٤٧٦/٢). البداية والنهاية (٢٦٤/١٣)، شذرات الذهب (٣٥٤/٥)، الاعلام (١٤٩/٨)، معجم المؤلفين (٢٠٢/١٣).

(٥) انظر تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف للمناوي مخطوط في مكتبة الأزهر تحت رقم (٧٠٩ - ٥٥٨١ ص/٣).

وعرفه في تصحيح التنبيه فقال: قال أصحابنا (الوقف تحبب ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته ويصرف في جهة خير تقربا إلى الله تعالى) ^(١).

وعرفه ابن حجر الهيتمي ^(٢)، والشيخ عميرة ^(٣)، بأنه (حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح) ^(٤).

وعرفه الشريبي الخطيب ^(٥) والرملي الكبير ^(٦) بأنه: (حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود) ^(٧).

وعند استعراض تلك التعريفات للشافعية نجد أن القدر المشترك بينها هو تعريف الشيخ القليوبي القائل بأن الوقف: (حبس ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح).

وقد مر شرح أكثر الفاظه أما قوله: (على مصرف مباح) فهو قيد احتراز به عن الوقف على جهة غير مباحة.

وتعبير بلفظ (مباح) بدل (بر) في التعريفات الأخرى يزيل شبهة اشتراط

(١) انظر المجموع شرح المذهب (٢١٩/١٤).

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين، الشافعي، أبو العباس، فقيه، مشارك في أنواع من العلوم، ولد سنة (٩٠٩ هـ) وتوفي - رحمه الله - سنة (٩٧٤ هـ).

انظر ترجمته في شذرات الذهب (٣٧٠/٨)، الأعلام (٢٣٤/١)، معجم المؤلفين (١٥٢/٢).

(٣) هو شهاب الدين أحمد البرلسي المصري، الشافعي الملقب بعميرة، الامام العلامة المحقق وكان عالما زاهدا ورعا حسن الأخلاق، وانتهت إليه الرياسة في تحقيق المذهب. توفي - رحمه الله - سنة (٩٥٧ هـ). انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣١٦/٨)، الكواكب السائرة (١١٩/٢)، معجم سركيس (ص/١٣٨٦)، ايضاح المكنون (٣٦٦/١)، الأعلام (١٠٣/١)، معجم المؤلفين (١٣/٨).

(٤) انظر حاشية قليوبي وعميرة (٩٧/٣)، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج (٢٣٥/٦).

(٥) هو محمد بن أحمد الشريبي الخطيب شمس الدين فقيه شافعي من أهل القاهرة توفي سنة (٩٧٧ هـ) انظر ترجمته في شذرات الذهب (٣٨٤/٨)، الأعلام (٦/٦)، معجم المؤلفين (٢٦٩/٨).

(٦) محمد بن أحمد بن حمزة الرملي شمس الدين الشافعي فقيه الديار المصرية في عصره ومرجعها في الفتوى ولد سنة (٩١٩ هـ) وتوفي سنة (١٠٠٤ هـ). انظر ترجمته في خلاصة الأثر (٣٤٢/٣)، ايضاح المكنون (١٢١/٢)، الأعلام (٧/٦)، معجم المؤلفين (٢٥٥/٨).

(٧) انظر نهاية المحتاج شرح المنهاج (٢٥٩/٤).

القربة لصحة الوقف فعلى هذا يصح الوقف ولو بغير نية القربة إذا كان لغرض غير محرم .

واستحسن صاحب كفاية الأخيار حذف كلمة (مال) الواردة في التعريف، ليشمل التعريف (الكلب المعلم) كما هو رأي في المذهب الشافعي ^(١).

ويعترض البعض على وجود عبارة (بقطع التصرف في رقبته) مع عبارة (حبس) في أول التعريف معللاً بأن وجود تلك العبارة تكرار لا معنى له، فهي لمعنى الحبس .

كما يعترض على هذه التعاريف بما سبق الاعتراض به على تعريف ابن مفلح من الخنابلة على الوقف .

التعريف المختار :

التعريف الذي أميل إليه من التعاريف السابقة هو قول ابن قدامة - رحمه الله - ومن وافقه بأن الوقف (تحبس الأصل وتسبيل المنفعة) .

وقد اخترت هذا التعريف للأسباب الآتية :

أولاً : أن هذا التعريف إقتباس من قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : (حبس الأصل وسبل الثمرة) ^(٢) .

والرسول ﷺ أفصح العرب لساناً وأكملهم بياناً، وأعلمهم بالمقصود من قوله .

ثانياً : أن هذا التعريف جامع مانع لكونه قد سلم من الاعتراضات التي اعترض بها على التعريفات الأخرى .

(١) انظر كفاية الأخيار (١/٦٠٣) .

(٢) أخرجه النسائي كتاب الأحباس (٦/٢٣٢) . وابن ماجه في السنن في أبواب الأحكام (٢/٥٤) رقم (٢٤١٩) والشافعي في مسنده (ص ٣٣٩) والامام أحمد في المسند ١١٤/٢ . والطحاوي في معاني الآثار (٤/٩٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٦٢) قال الألباني في إرواء الغليل (٦/٣١) : (صحيح) . وأخرجه البخاري في الوصايا (٣/١٠١٧) بلفظ (تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره) .

ثالثاً: أن هذا التعريف يؤدي المعنى الحقيقي للوقف بأقصر عبارة تفيد المقصود منه دون الدخول في تفصيلات جانبية كبقية التعاريف الأخرى.

رابعاً: أن ذكر الأركان والشروط ضمن التعريف يخرجها عن الغرض الذي وضع لأجله.

الفصل الثاني

لمحة من تاريخ الوقف عند المسلمين

إن أول وقف في الإسلام هو مسجد (قباء) ^(١) الذي أسسه الرسول ﷺ حين قدم مهاجراً إلى المدينة قبل أن يدخلها.

ثم بعد ذلك المسجد النبوي بالمدينة، حيث بناه الرسول ﷺ في السنة الأولى للهجرة عند مبرك ناقته حين قدم المدينة ^(٢).

أما أول وقف خيري في الإسلام فقد اختلف المسلمون فيه:

ف قيل إن أول صدقة في الإسلام هي صدقة رسول الله ﷺ حين وقف الحوائط ^(٣) السبعة بالمدينة التي كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق، وكان محباً ودوداً للنبي ﷺ وقاتل مع المسلمين يوم أحد وأوصى إن أصبت أي قتلت فأموالي لمحمد يضعها حيث أراه الله تعالى، وقد قتل يوم أحد وهو على يهوديته، فقال النبي ﷺ: «مخيريق خير يهود» وقبض النبي ﷺ تلك الحوائط السبعة فتصدق بها أي وقفها ^(٤).

وقيل إن أول صدقة في الإسلام هي صدقة عمر بن الخطاب - رضي الله

(١) (قباء) بضم القاف قرية كانت قرب المدينة وصارت الآن جزءاً من المدينة حيث امتد بناؤها إليها وأصله اسم بشر هناك عرفت به القرية وهي مساكن بني عمرو بن عوف من الأنصار. انظر معجم البلدان (٣٠١/٤)، مرصد الاطلاع (١٠٦١/٣).

(٢) انظر أحكام الأوقاف لمصطفى الزرقاء (ص/٧).

(٣) الحوائط جمع حائط وهو الحديقة أو البستان. ينظر القاموس المحيط (٣٥٥/٢).

(٤) انظر أحكام الأوقاف للخصاص (ص/١ - ٤)، نيل الأوطار (٢٦/٦)، وقصة مخيريق هذه أخرجها الواقدي في مغازيه والخصاص في كتابه أحكام الأوقاف من عدة طرق في بعضها الواقدي، وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (١٦/٦) عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة على بني المطلب وبني هاشم ولم يذكر أنها كانت لمخيريق.

عنه - سنة سبع من الهجرة حين رجع النبي ﷺ من خيبر ^(١).

وسواء قلنا إن أول صدقة في الإسلام هي صدقة الرسول ﷺ أو صدقة عمر بن الخطاب، فالوقف في الإسلام نوع من أنواع الصدقات التي رغب الشارع فيها ونذب إليها وهو قرينة من القرب التي يتقرب بها العبد إلى ربه ولا فرق في ذلك بين الوقف على جهة عامة كالفقراء وطلبة العلم ونحو ذلك أو الوقف على القرابة والذرية، إلا أن السلف الأول من هذه الأمة يفضلون أن يكون آخره للمساكين.

وقد توالى أوقاف الصحابة الكرام لا يبتغون من ذلك إلا مرضاة الله تعالى، والتقرب إليه واستمر الناس من بعدهم يقفون أموالهم تقرباً إلى الله تعالى.

إلا أنه ظهر في آخر عصر الصحابة اتخاذ الوقف طريقاً لحرمان بعض البنات من نصيبهن، حتى لقد صاحت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - باستنكار ذلك، فكانت تقول: (ما وجدت للناس مثلاً اليوم في صدقاتهم إلا كما قال الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مِّمَّةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ الانعام (١٣٩)، والله انه ليتصدق الرجل الصدقة العظيمة على ابنته فترى غضارة صدقته عليها وترى ابنته الأخرى وإنه لتعرف عليها الخصاصة لما حرمها من صدقته ^(٢).

ولقد هم عمر بن عبدالعزيز أن يرد صدقات الناس التي أخرجوا منها النساء ولكن المنية عاجلته قبل أن ينفذ ذلك.

ولقد كثرت الأوقاف في العصر الأموي كثرة عظيمة بمصر والشام وغيرها من البلاد المفتوحة بسبب ما أغدقه الله على المسلمين بعد الفتوحات

(١) انظر نيل الأوطار (٢٦/٦)، الوقف والوصايا للدكتور أحمد الخطيب (ص/٤١).

(٢) انظر المدونة الكبرى (١٠٦/٦).

الإسلامية، فتوافرت لديهم الأموال والدور والخوانيت، كما امتلك كثير منهم المزارع والحدائق وتيسرت لهم سبل الوقف^(١).

ولما كان زمن هشام بن عبد الملك^(٢)، صارت للأوقاف إدارة خاصة بمصر تشرف عليها وترعاها، وأول من فعل ذلك توبة بن غمر^(٣) قاضي مصر، فقد كانت الأحباس في أيدي أهلها وفي أيدي الأوصياء فلما تولى توبة قال: (ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين، فأرى أن أضع يدي عليها حفظاً لها من الضياع والتوارث).

ولم يمت توبة حتى صار للأوقاف ديوان مستقل عن بقية الدواوين يشرف عليه القاضي.

وكان لأهل مصر رغبة شديدة في الأحباس ولعل ذلك قد قرّ في نفوس المصريين قبل الإسلام، ولقد حدث أن ولي قضاء مصر إسماعيل بن اليسع الكندي^(٤)، من قبل المهدي^(٥)، سنة (١٦٤) وكان يذهب مذهب أبي حنيفة في عدم لزوم الوقف وقد نفذ رأي شيخه أبي حنيفة فتملأ به المصريون وأبغضوه وذهب إليه الليث بن سعد^(٦) وقال له: جئت مخاصماً لك، فقال

(١) انظر محاضرات في الوقف لأبي زهرة (ص/٨).

(٢) هو أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك بن مروان ولد في دمشق سنة (٧١) وبويع بالخلافة بعد وفاة أخيه يزيد سنة (١٠٥ هـ) وكان حسن السياسة يباشر أعماله بنفسه، توفي - رحمه الله - سنة (١٢٥ هـ). انظر ترجمته في البداية والنهاية (٣٩٥/٩)، شذرات الذهب (١٦٣/١)، الاعلام (٨٦/٨).

(٣) هو توبة بن غمر الحضرمي المصري وقاضي مصر وكان من خيار القضاة. انظر ترجمته في أخبار القضاة لوكيع (٢٣٠ - ٢٣١). الجرح والتعديل (٤٤٦/٢).

(٤) هو إسماعيل بن اليسع بن الربيع، الكندي، الكوفي، الحنفي، أول من أدخل مذهب أبي حنيفة إلى مصر وأول حنفي ولى بها القضاء واستقضى بها سنة (١٦٤) وفلج وعزل سنة (١٦٧). انظر ترجمته في أخبار القضاة لوكيع (٢٣٦/٣)، الجرح والتعديل (٢٠٤/٢)، الاعلام (٣٢٩/١).

(٥) هو أمير المؤمنين محمد بن عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله ابن عباس أبو عبدالله المهدي، ولد سنة ست أو سبع وعشرين ومائة وولى الخلافة بعد موت أبيه في ذي الحجة سنة (١٥٨ هـ). وتوفي في المحرم من سنة (١٦٩ هـ) عن ثلاث أو ثمان وأربعين سنة، وكانت خلافته نحو عشر سنين. انظر ترجمته في البداية والنهاية (١٧٤/١)، شذرات الذهب (٢٦٦/١).

(٦) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، أبو الحارث، إمام أهل مصر في عصره أصله من خراسان ومولده في قلقشندة ووفاته في القاهرة، قال الشافعي الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به كانت ولادته سنة (٩٤ هـ) وتوفي - رحمه الله - سنة (١٧٥ هـ). انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣/١٣)، تذكرة الحفاظ (٢٢٤/١)، ميزان الاعتدال (٤٢٣/٣)، الكاشف (١٣/٣)، تهذيب التهذيب (٤٥٩/٨).

له: في ماذا؟ قال في إبطال أحباس المسلمين، ثم كتب للمهدي كتاباً جاء فيه: (إنك وليتنا رجلاً يكيد سنة رسول الله ﷺ بين أظهرنا مع أنا ما علمناه في الدينار - والدرهم إلا خيراً) فكتب أمير المؤمنين بعزله^(١).

وقد وجدنا في كتاب الأم للشافعي وثيقة وقف كتبت في حياته^(٢) يستفاد منها أن الأحباس في ذلك الوقت وهو القرن الثاني وأول القرن الثالث تشبه في شروطها ومصارفها الأحباس في القرن الرابع عشر الهجري، وإن كانت عبارات الأقدمين فيها شيء من التكرار والبسط في العبارات ولكن المعنى واحد، وقد ورد في تلك الوثيقة بصريح اللفظ حرمان أولاد البنات وقصر الانتفاع على أولاد الصلب.

وقد كانت الأوقاف في مصر خاصة تقتصر على الدور والرباع، ولكن الأمر لم يستمر بل اتجه إلى وقف الأراضي والبساتين واتسع هذا الأمر في عهد المماليك، وقد كثرت الأحباس كثرة ملحوظة واتسع نطاقها، مما كان سبباً في أن يجعل للأوقاف ثلاثة دواوين: ديوان لأحباس المساجد، وديوان لأحباس الحرمين الشريفين وجهات البر الأخرى المختلفة، وديوان للأوقاف الأهلية^(٣).

وقد كانت أكثر الأوقاف في البلاد الإسلامية تسير على مقتضى تأييد الوقف فيبقى الوقف جيلاً بعد جيل وقد تجهل مصارفه والولاية عليه بمرور الزمن وترادف الحوادث المختلفة.

وقد اتخذ بعض الولاة من هذا ومن جواز استبدال الوقف طريقاً للاستيلاء عليها باسم الاستبدال.

وقد عاونهم على ذلك بعض فسقة القضاة والشهود وكان هذا في القرن السابع والثامن وما يليه وبذلك صارت الأوقاف نهبا مقسماً.

(١) انظر أخبار القضاة لوكيع (٢٣٦/٣).

(٢) انظر الأم للشافعي (٥٩/٤)، محاضرات في الوقف لأبي زهرة (ص/٩).

(٣) انظر محاضرات في الوقف لأبي زهرة (ص/١٤).

ولقد كان لذلك أثره في الفقهاء الذين عاصروا تلك الفترة فمنهم من شدد في فتاويه في الاستبدال وصعب طريقه ومنهم من أكثر من النكير على فعل هؤلاء^(١).

وعلى كل حال فإن الأوقاف في ذلك الوقت تحت تصرف القضاة فهم الذين يولون النظر عليها ويحاسبونهم ويشرفون على أوجه صرف ريعها. وفي عهد العباسيين كان لإدارة الوقف رئيس يسمى (صدر الوقف) أنيط به الاشراف على ادارتها وتعيين الأعوان لمساعدته على النظر عليها.

ولما تولى العثمانيون مقاليد السلطة في معظم البلاد الإسلامية اتسع نطاق الوقف لاقبال السلاطين وولاة الأمور في الدولة العثمانية على الوقف، وصارت له تشكيلات إدارية تعنى بالاشراف عليه وصدرت تعليمات متعددة لتنظيم شئونه وبيان أنواعه وكيفية ادارته، ولأزال الكثير من هذه الأنظمة معمولاً بها إلى يومنا هذا.

فمن الأنظمة التي صدرت في العهد العثماني: نظام إدارة الأوقاف^(٢) الذي نظم كيفية مسك القيود من قبل مديري الأوقاف، وكيفية محاسبة مدير الأوقاف الجديد لمن سبقه، وتعمير وإنشاء المباني على العقارات الخيرية، وكيف يتم تحصيل حاصلات الوقف وغير ذلك من الأحكام المنظمة لأعماله، وقد اهتم العثمانيون بالأوقاف اهتماماً بالغاً فتعددت في عصرهم أغراضه وكثرت أهدافه حتى شمل الكثير من الأعمال التي تساعد على بنيان المجتمع وتكافله وما يحتاج إليه من خدمات عامة كبناء الحصون والقلاع وتسليح الجيوش ومن ذلك أيضاً وقف الأربطة والبيوت على عابري السبيل وعلى طلبة العلم، وغير ذلك من المقاصد الحسنة التي كان لها الأثر الأكبر في توفير كثير من متطلبات الحياة للناس وتمكين المسلمين من اتصال بعضهم ببعض ودفع الحركة العلمية والثقافية حتى أعجب بأفعالهم كثير من غير المسلمين وتأثروا بأخلاقهم وفي

(١) انظر المرجع السابق (ص/١٥).

(٢) صدر هذا النظام في ١٩ جمادي الآخرة سنة (١٢٨٠) النظر الوقف في الشريعة والقانون لزهدي يكن (ص/١٨٥).

هذا يقول السائح (دولوير) في كتابه الذي نشره سنة ١٦٥٤ (ص ١٨٩ - ١٩٠): (ولم تنحصر خيرات المسلمين في الأحياء فقط بل امتدت إلى الأموات، وشجعت الدولة العثمانية إقامة بيوت الضيافة التي يستفيد منها كل إنسان مهما كان دينه وتقدم فيها الخدمة لكل من يأتيها حسب حاجته لمدة ثلاثة أيام، وينشيء بعض الأتراك على جوانب الطرق العيون الجارية لسقاية المسافرين).

ويسهب بعد ذلك في بيان كثير من الأمور التي كان يفعلها الأتراك على سبيل الصدقة والقربة ممتدحا تلك الأعمال^(١).

وقد توالى بعد ذلك القوانين والأنظمة الخاصة بالوقف منذ العهد العثماني إلى يومنا هذا.

وتعرض الوقف خلال تلك الفترة إلى حملات واسعة تهدف إلى إلغائه وخاصة الأهلي منه.

ففي القرن الثامن فكر (برقوق أتابك)^(٢) بإبطال الأوقاف الأهلية، وقد عقد مجلساً من العلماء لاستفتائهم في ذلك.

ويرى البعض أن فكرة برقوق كانت تقتصر على إبطال أوقاف الأمراء السابقين^(٣) فقط أما في العصر الحاضر فقد كان موضوع إلغاء الوقف الذري مدار جدل محتدم بين مؤيد ومعارض.

وحجة مؤيدي الإلغاء أنه يساعد على البطالة والتسكع بين المستفيدين.

وعند النظرة الأولى لهذه الحجة نجد أنها مقبولة في ظاهر الأمر، ولكن عند إمعان النظر والتركيز على الأسباب الحقيقية لهذه الدعوى نجد أنها

(١) انظر أخلاق وشخصية الأتراك لإسماعيل حاجي دانشمند (ص/ ٨٩ - ٩٠)، وكتاب علم المال الإسلامي للدكتور سليمان إبراهيم (ص/ ٥١٥ - ٥١٦).

(٢) هو سيف الدين أبو سعيد برقوق بن أنص المعروف بالملك الظاهر أحد سلاطين مصر في زمن العباسيين توفي سنة (٨١٠ هـ). انظر ترجمته في الأعلام (٢/ ٤٨).

(٣) انظر أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية للكبيسي (١/ ٤٦ - ٤٧).

مرفوضة من أساسها . وما كانوا ليقولوا هذه المقالة لو أنه نظام مستورد من شرق أو من غرب ، ولكنه الإسلام الذي أصبح غرضاً يرمى وهدفا يقصد ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ولو أن أصحاب هذه المقالة وضعوا الحلول المناسبة لمواطن البطالة الأخرى بين الناس ، تلك التي خلفت لنا صفوفاً متراسة في الأندية والمقاهي ودور اللهو التي امتلأت بالعاطلين مع الإهتمام البالغ بما يعين على ذلك ويشجع على ارتياد تلك الأماكن بشتى الأساليب وعلى أعلى المستويات ، لو فعلوا ذلك لما وجدوا لتلك الحجة من أثر .

غير أنهم قصدوا إزالة نظام الوقف الذري الذي ندب إليه الشرع ليقضوا بذلك على الترابط الأسري بين المسلمين مما يعينهم على هدم الأسرة المسلمة الذي يسعون إليه^(١) .

ومع التسليم جداً بما قالوا فليس ذلك بسبب الوقف نفسه وإنما هو راجع إلى الأسلوب المتبع في ذلك الوقف مما أخرجه عن مقصده الأساسي .

فلو أننا أعدنا النظر وجددنا الأساليب بما يحقق المصلحة الشرعية من الوقف لزال تلك العيوب .

ومع ذلك فقد أثبتت الأيام أن لأصحاب تلك الفكرة قوة استطاعت تنفيذها في كثير من بلاد المسلمين ، وهكذا تكون الحال إذا تولى الأمر غير أهله من الفسقة والمنافقين وعملاء أعداء المسلمين .

(١) المرجع السابق (٤٧/١) .

الفصل الثالث

في أهداف الوقف وحكمة مشروعيته

يطلق فقهاء المسلمين (الحكمة من الشيء) ويريدون بذلك ما يسمى في الاصطلاح الحديث (الهدف من الشيء) والهدف من الشيء هو السبب المين لمصلحة ومزية الشيء المراد.

الوقوف على حكمة الشيء من دواعي القناعة والاطمئنان إلى صحته وأهمية ما يحصل بسببه من منافع. وقبل أن نقف على أهداف الوقف والحكمة منه ينبغي لنا أن نتصور الأمور التالية :

- ١ - أن الإسلام دين شامل لكل ما يعود بالنفع على الانسان سواء في أمور دينه أو دنياه .
 - ٢ - أن ذلك الشمول يتمشى مع متطلبات المرء بما يحقق له العزة والكرامة في الدارين .
 - ٣ - أن أحكام الإسلام جاءت متفقة مع حاجته سليمة من كل عيب أو نقص يخل بها عند تطبيقها لأنها كلها جاءت من عند الحكيم العليم الذي يعلم بحكمته ما يصلح له وما لا يصلح فأرشدته إلى ما فيه الخير كل الخير، وحذره عما فيه الشر .
 - ٤ - أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق مصالح العبد سواء في أمور دينه أو في مصالحه الدنيوية التي يتمتع بها في حياته ويستعين بها على تأدية ما وجب عليه تجاه خالقه ومنشئه .
 - ٥ - أن الإنسان مهما أوتي من ذكاء وفطنة ودراية فأحكامه عبارة عن نظريات قابلة للصواب والخطأ غير ملائمة لكل المجتمعات، وعلى هذا فكل ما وضعه من حلول لمشاكل المجتمع فإنه ينطبق عليه هذا الوصف .
- فكل هذه الأمور مجتمعة تجعلنا نجد أن في الوقف الذي أقره الشرع

الحنيف تحقيقاً لكثير من المصالح الدينية التي تعود على الموقف في الآخرة كما أن فيه معالجة حقيقية لكثير من احتياجات المجتمع الدنيوية التي لا غنى له عنها فإن المسلم مأمور وموعود، مأمور بالانفاق للتوسعة على من هو في حاجة من العباد ولرفع الضيق والحرَج والمشقة عنهم، ولتهيئة سبل الراحة والطمأنينة للمسلمين، وموعود مقابل ذلك بالأجر الجزيل من الله سبحانه وتعالى.

ولهذا نجد أن الله سبحانه وتعالى - قد رغب في البذل والانفاق في كثير من الآيات في القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ^(١).

وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَصْعَافًا كَثِيرَةً﴾ ^(٢).

وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ^(٣).

كما أن الرسول - ﷺ - قد حث على التصدق وفعل المعروف وتقدم قوله - ﷺ -: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له).

وهناك آيات وأحاديث كثيرة حثت على التصدق والبذل والانفاق في وجوه البر والإحسان، ولسنا في صدد حصرها ولكن يكفيننا ما ذكرناه لظاهر ترغيب الشريعة الإسلامية بهذا الأمر.

والإنسان حبيب إليه تملك المال وجمعه والحرص عليه وأقرت الشريعة الإسلامية الملكية الفردية بعد أن جعلت لها قواعد معينة لكي تتلاءم تلك الملكية مع الواقع الفعلي لبنى البشر بما يحفظ لكل حقه من غير ظلم لأحد على

(١) سورة آل عمران، الآية: (٩٢).

(٢) سورة البقرة، آية ٢٤٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٦١).

حساب الآخر لأن الناس متفاوتون في الإمكانيات والقدرات، فمنهم من تتهيا له الظروف فينال نصيباً وافراً من المال بسبب ما يسره الله له .

وصنف آخر قل نصيبه أو عدم لسبب آخر قد يكون مرجعه عوامل طبيعية كقلة الموارد، وقد يكون مرجعه الشخص نفسه وما جبله الله عليه من قدرة وطاقة، أو لعاهة فيه ابتلي بها ومنعته من القيام على أمور نفسه كالآخرين . ولهذا نجد أن الإسلام حافظ على الملكية الفردية وجعلها حقاً من حقوق المرء ولكنه مقابل ذلك لم يترك الفئة الأخرى التي قدر لها عدم المقدرة على تحصيل المال . فجعل لتلك الفئة نصيباً مما في أيدي أصحاب الأموال لكي يحصل التوازن بين بني البشر وتظهر حكمة الله وعدله بين خلقه . فجاء ضمان هذا الحق لتلك الفئة بأسلوبين :

أحدهما: الزامي وهو الحق المتمثل في الزكاة الواجبة على أصحاب الأموال لتلك الفئة، ولسنا بصدد الحديث عنها، الثاني: أسلوب تطوعي رغب الإسلام به وحث عليه وهو أنواع الصدقات الأخرى، والوقف نوع من أنواع الصدقات، وقد تركت الشريعة الإسلامية للمالكين سعة من أمرهم في أن يحققوا ما يرونه مناسباً من أوجه الانفاق .

وإذا كان الدين الإسلامي لا يفرض هذا الأسلوب كما يفرض الأسلوب الأول، فإنه بلاشك يجذبه ويستحسنه كما يستحسن سائر أعمال البر الأخرى .

فقد أمر الإسلام بكل ما يقوي عرى الصلة والتراحم بين المسلمين ويحقق التكافل فيما بينهم، وحض على التعاون والتكاتف في كل سبل الخير والبر والمعروف، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ (١) .

ودعوة الإسلام إلى التعاون فيما بين المجموعة لا يترتب عليه مردود عكسي على الترابط الخاص فيما بين الأقارب والأسر بل إن الإسلام دعا إلى مراعاة ذلك وقدمه على الترابط العام بين المسلمين قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (٢) .

(١) سورة المائدة، الآية: (٢). (٢) سورة الأنفال، الآية: (٧٥). وسورة الأحزاب، الآية: (٦).

والوقف فيه تحقيق لكلا الغرضين، التكافل العام بين المسلمين، والتكافل الخاص في نطاق الأسرة الواحدة.

ولما كان المال محبباً إلى النفوس ويصعب على المرء التفريط فيه، فقد شرع الإسلام حبس عين المال، والتصدق بمنفعتها وفي هذا تحقيق لرغبة الانسان المتمشية مع ما جبل عليه من حرص على المال، وذلك لأن عين ماله باقية في الوقف ليس لأحد التصرف فيها.

كما أن في ذلك تحقيقاً لنفع الآخرين بريع هذا المال، ومراعاة لحالهم، وفيه أيضاً تحقيق لحصول الأجر والثواب لصاحب ذلك المالك الموقوف ^(١). فاجتمع بذلك تحقيق الرغبتين وتعميم النفع للجميع.

كما أن في الوقف تحقيقاً لمصالح الأمة وتوفيراً لاحتياجاتهم ودعماً لتطورها ورفقها، وذلك بما يوفره من دعم لمشروعاتها الإنمائية، وأبحاثها العلمية، وذلك أن الوقف لا يقتصر على الفقراء وحدهم وإنما يمتد نفعه ليشمل كثيراً من المجالات التي تخدم البشرية.

ومن خلال هذا العرض الموجز لتلك التصورات يمكننا أن نوضح الهدف العام للوقف، والأهداف الخاصة له، ولو أن مجالات الوقف واسعة ومتجددة يصعب الإلمام بها ووضعها تحت عبارة شملها، ولكنني سوف أبين الأهداف التي وقفت عليها أو استنبطتها من الواقع الفعلي لما يحققه الوقف من مصالح مراعيًا في ذلك الشمولية في الألفاظ ليدخل تحتها ما يستجد من مجالات خيرة وما يبتكر من وسائل للاستفادة من الوقف مستقبلاً في تحقيقها.

الهدف العام للوقف :

هو إيجاد مورد دائم ومستمر لتحقيق غرض مباح من أجل مصلحة معينة.

فالإيجاد هو الإنشاء لشيء لم يكن موجوداً إنشاءً اختيارياً، والمورد هو

(١) انظر أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية للكبيسي (١/١٣٦).

المصدر الذي يزود منه غيره جمعه موارد وهي المناهل، واحترز (بدائم) عن عدم التأبيد في الوقف و(بالاستمرار) بعدم توقيته بوقت معين، واحترز (بالمباح) عن الوقف على المحرمات واحترز (بالمصلحة المعينة) من الوقف على ما لا نفع فيه وعلى غير المعين.

الأهداف الخاصة للوقف :

للقف عند المسلمين عدة أهداف خيرية واجتماعية حميدة، منها ما يقصد به المجتمع ومنها ما يقصد به حماية الأسر وتلاحمها وترابطها وتعاونها على البر والتقوى بصفتها اللجنة الأولى للمجتمع ومنها ما يعود على الموقف نفسه من أجر وثواب يناله بسبب الوقف وإليك أهم أهداف الوقف :

- ١ - تحقيق مبدأ التكافل بين الأمة المسلمة وإيجاد التوازن في المجتمع فإن الله - سبحانه وتعالى - جعل الناس مختلفين في الصفات متباينين في الطاقة والقدرة، والوقف عامل من عوامل تنظيم الحياة بمنهج حميد يرفع من مكانة الفقير ويقوي الضعيف، ويعين العاجز، ويحفظ حياة المعدم، من غير مضرة بالغني ولا ظلم يلحق بالقوي، وإنما يحفظ لكل حقه بغاية الحكمة والعدل، فتحصل بذلك المودة وتسود الأخوة ويعم الاستقرار، وتيسر سبل التعاون والتعايش بنفوس راضية مطمئنة.
- ٢ - في الوقف ضمان لبقاء المال ودوام الانتفاع به والاستفادة منه مدة طويلة، فإن الموقوف محبوس أبداً على ما قصد له لا يجوز لأحد أن يتصرف به تصرفاً يفقده صفة الديمومة والبقاء.
- ٣ - في الوقف استمرار للنفع العائد من المال المحبس، فثوابه مستمر لموقفه حياً أو ميتاً وداخلاً في الصدقة الجارية التي أخبر الرسول - ﷺ - أنها من العمل الذي لا ينقطع، وهو أيضاً مستمر للنفع للموقوف عليه ومتجدد الانتفاع منه أزمنة متطاولة ^(١) . قال الدهلوي ^(٢) (استنبطه - أي

(١) المرجع السابق (١/١٣٨).

(٢) هو أحمد بن عبد الرحيم العمري الدهلوي المعروف بشاه ولي الله، محدث مفسر فقيه أصولي، ولد بدلهي =

الوقف - النبي - ﷺ - لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فإن الانسان ربما يصرف في سبيل الله مالاً كثيراً ثم يفنى فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى، ويجيء أقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين، فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبساً للفقراء وابن السبيل يصرف عليهم منفعه ويبقى أصله (١) .

٤ - للوقف هدف أعلى واسمى من بقية الأهداف وهو امتثال أمر الله - سبحانه وتعالى - بالانفاق والتصدق والبذل في وجوه البر. كما في الآيات التي سبق ذكرها وغيرها من الآيات المماثلة، كما أن فيه أمثالاً لأمر الرسول - ﷺ - بالصدقة وحته عليها.

٥ - في الوقف تحقيق لأهداف اجتماعية واسعة وأغراض خيرية شاملة كدور العلم والوقف على طلبه العلوم الشرعية والعلوم المباحة التي تعود بالنفع على المسلمين والتي هي من متطلبات المجتمع المسلم، وما يتبع ذلك من أبحاث ودراسات تكون من وسائل تنمية المجتمع المسلم وإغنائه عما بيد عدوه.

وقد قام على الوقف جامعات علمية نشرت نورها على الأرض، وحملت رسالة الإسلام إلى الناس، وبسبب الوقف وحده نشطت في البلاد الإسلامية حركة علمية منقطعة النظير غير متأثرة بالأحداث السياسية والاجتماعية التي سادت بلاد المسلمين. فوفرت للمسلمين نتاجاً علمياً ضخماً وتراثاً إسلامياً خالداً، وفحولاً من العلماء لمعوا في التاريخ العالمي كله (٢) .

فمن الوقف يمكن ايجاد مؤسسات وقفية تعمل بحرية كاملة بعيداً عن المؤثرات الخارجية تؤدي غرضاً أو أغراضاً متعددة تخدم المجتمع، وتساهم في

= بالهند سنة (١١١٤ هـ) وأقام بالخرمين مدة وأخذ عن علمائها ثم عاد إلى الهند، وقد كانت وفاته سنة

(١١٧٦ هـ)، انظر ترجمته في: هدية العارفين (٢/٥٠٠)، إيضاح المكنون (١/٦٥)، فهرس الفهارس

(٤٣٧/٢)، الأعلام (١٤٩/١) معجم المؤلفين (١٣/١٦٩).

(١) انظر حجة الله البالغة (٢/١١٦).

(٢) انظر أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية للكبيسي (١/١٣٨).

نشر الاسلام وتبلغ رسالته تدعم تلك المؤسسات الوقفية من قبل من يسر الله لهم أموالاً تزيد عن حاجتهم.

كما أن في تلك المؤسسات تحقيقاً لغرض كثير من الأفراد الذين يرغبون في فعل الخير ولكن أعمالهم والتزاماتهم تمنعهم من ذلك أو ليس لديهم الخبرة الكافية للقيام بتلك الأعمال فإذا وجد من يخدمهم باستغلال ما ينفقونه على سبل الخير من المتخصصين في مجال الاستفادة به بما يحقق الغاية منه دفعهم هذا إلى كثرة الانفاق لا طمئنانهم إلى أن عائد ما ينفقونه سوف يصرف في مصرفه السليم.

٦ - بالوقف يمكن للمرء أن يؤمن مستقبله ومستقبل ذريته بإيجاد مورد ثابت يضمه ويكون واقياً لهم عن الحاجة والعوز والفقر، فقد جبلت النفس البشرية على الحرص على المال وفي الوقف وسيلة مباحة لتحقيق تلك الرغبة.

٧ - في الوقف وسيلة لحصول الأجر والثواب من الله تعالى وتكثيرها. كما أن فيه وسيلة للتكفير عن الذنوب ومحوها، وفي الكل تحقيق للراحة والطمأنينة النفسية في الدنيا، والفوز بنتائج ذلك في الدار الآخرة.

٨ - في الوقف حماية للمال ومحافظة عليه من عبث العابثين كاسراف ولد أو تصرف قريب، فيبقى المال وتستمر الاستفادة من ريعه، ويدوم جريان أجره له.

٩ - وأيضاً في الوقف بر للموقوف عليه وقد حث الشرع الكريم على البر ورغب فيه ففي البر تدوم الصلة وتنقطع البغضاء ويتحاب الناس فتسمو الهمم وتأنف القلوب وتتعاون على الأمور النافعة وتتجنب الكيد للآخرين وتتجه إلى العمل المنتج النافع. كما أن ذلك من أسباب ترابط الأسرة الواحدة وتماسكها وهي اللبنة الأولى للمجتمع.

١٠ - في الوقف تطويل لمدة الانتفاع من المال ومد نفعه إلى أجيال متتابعة، فقد تنهياً السبل لجيل من الأجيال لجمع ثروات طائلة ولكنها قد

لا تنهياً للأجيال التي تليه فعن طريق الوقف يمكن إفادة تلك الأجيال
اللاحقة بما لا يضر الأجيال السابقة.

وسبق قول زيد بن ثابت - رضي الله عنه - (لم نر خيراً للميت ولا للحي
من هذه الحبس الموقوفة، أما للميت فيجري أجرها عليه وأما الحي فتحبس
عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها).

١١ - الحاجة ماسة إلى الوقف ففيه تحقيق لكثير من الأهداف والأغراض التي
ذكرنا، وبعدمه يحرم المجتمع منها ^(١).

(١) انظر الاسعاف في احكام الاوقاف (ص ٢).

الفصل الرابع

في حكم الوقف وبيان مشروعيته

للعلماء في مشروعية الوقف مذاهب: فمنهم من أجازاه مطلقاً ومنهم من منعه مطلقاً ومنهم من أجازاه في حال ومنعه في أخرى.

فذهب الجمهور من العلماء: إلى أن الوقف جائز شرعاً في كل شيء ينتفع به ويجوز فيه الملك.

وهو قول الحنابلة ^(١) والمالكية ^(٢) والشافعية ورواية عن أبي حنيفة ^(٣). مع اختلاف بينهم في بعض الشروط على ما سيأتي تفصيله.

وذهب آخرون إلى منع الوقف مطلقاً، وهو قول: شريح وأبي حنيفة في رواية عنه، وهو مذهب أهل الكوفة ^(٤).

وذهب آخرون إلى جوازه في الكراع والسلاح فقط، وروى هذا القول عن ابن مسعود، وعلي، وابن عباس - رضي الله عنهم ^(٥).

ويحسن بنا هنا سرد ما استدلل به كل فريق على رأيه، فنقول وبالله التوفيق:

أولاً: أدلة الجمهور:

أولاً: استدلوا بأدلة عامة شملت جميع أنواع التبرعات ومنها الوقف:

(١) انظر المغني لابن قدامة (٥٩٧/٥ - ٥٩٩) والمبدع لابن مفلح (٣١٢).

(٢) انظر المدونة الكبرى (٩٨/٦).

(٣) انظر المجموع شرح المهذب (٢١٦/١٤). وانظر بدائع الصنائع (٢١٨/٦) حاشية ابن عابدين (٤٩٤/٣).

(٤) انظر أحكام الوقف لهلل الرأي (ص/٥)، المحل لابن حزم (١٧٤/١٠)، المبسوط للسرخسي (٢٩/١٢)، المغني لابن قدامة (٥٩٨/٥)، فتح الباري (٢٤٧/٥).

(٥) انظر المحل (١٧٤/١٠)، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية للكبيسي (٩١/١).

١ - منها قوله تعالى : ﴿لَنَنَالُوا آلَ يَرَّ حَتَّىٰ تُفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^١ آل عمران (٩٢) أي من الصدقات والوقف منها فهو مندوب إليه .

قال القرطبي : عند تفسير هذه الآية (ففي هذه الآية دليل على استعمال ظاهر الخطاب، وعمومه، فإن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - لم يفهموا من فحوى الخطاب حين نزلت الآية غير ذلك) انظر : تفسير القرطبي (٤ : ١٣٢)، وتفسير ابن كثير (٣ : ١٣٨) .

٢ - ومثل الآية الماضية بهذا المعنى :

قوله تعالى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ سورة الحج آية : ٧٧ .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ سورة آل عمران آية : ١١٥ .

وقوله تعالى : ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

٣ - ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»^(١) .

وقال في كفاية الأخيار : (١ : ٦٠٣) بعد ذكر هذا الحديث : (وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف، قال جابر رضي الله عنه : ما بقي أحد من أصحاب رسول الله ﷺ له مقدرة إلا وقف) .

ثانياً : استدلووا بأدلة نصت على جواز الوقف كوقف النبي ﷺ من ذلك :

١ - ما ورد عن عمرو بن الحارث أنه قال : (ما ترك رسول الله ﷺ عند موته

(١) تقدم تخرجه في المقدمة .

درهماً، ولا ديناراً، ولا عبداً، ولا أمة، ولا شيئاً إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة^(١).

وهذا فيه التصريح بجعل الرسول ﷺ الأرض صدقة ولا يتأتى ذلك إلا بحبسها على ما هي عليه، وهذا هو الوقف.

٢ - أخرج أبو داود في كتاب الخراج والفیء والإمارة باب في صفایا رسول الله ﷺ من الأموال (٣: ١٤١) رقم (٢٩٦٧) من طرق عن أسامة بن زيد عن الزهري عن مالك بن أوس الحدثنان قال:

(كان فيما احتج به عمر أنه قال: كانت لرسول الله ﷺ ثلاث صفایا: بنو النضير، وخيبر، وفدك، فأما بنو النضير فكانت حبساً لنوائبه، وأما فدك فكانت حبساً لأبناء السبيل، وأما خيبر فجزأها رسول الله ﷺ ثلاثة أجزاء... الحديث^(٢).

٣ - وروي عن ابن طاوس، عن أبيه أنه قال: أخبرني حجر المدري أن صدقة رسول الله ﷺ يأكل منها أهله بالمعروف غير المنكر^(٣).

٤ - روي عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة على بني المطلب وبني هاشم^(٤).

وقالوا: تلك الأحاديث نص في جواز الوقف لفعل النبي ﷺ.

(١) أخرجه البخاري في الوصايا باب (الوصايا) وقول النبي ﷺ وصية الرجل مكتوبة عنده (٣/ ١٠٠٥) رقم (٢٥٨٨) واللفظ له. وفي الجهاد، باب بغلة النبي ﷺ البيضاء (٣/ ١٠٥٤) رقم (٢٧١٨) نحوه، وفي الجهاد أيضاً باب من لم يركس السلاح عند الموت (٣/ ١٠٦٦) رقم (٢٧٥٥) نحوه. وأحمد في المسند (٤/ ٢٧٩)، والدارقطني في الأحباس (٤/ ١٨٥ - ١٨٦). والبيهقي في الوقف باب الصدقات المحرمات (٦/ ١٦٠).

كلهم عن عمرو بن الحارث، بروايات عديدة.

(٢) الحديث سكت عنه المنذري، أنظر مختصر سنن أبي داود (٤/ ٢١٦).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٥٣)، والخصاف في أحكام الأوقاف (ص ٣) وأخرجه الخلال في كتاب الوقف بتحقيقي (١/ ٢٢٤)، أنظر نصب الراية (٣/ ٤٧٩).

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٦٠).

ثالثاً: استدلو بما ثبت من وقف أصحاب النبي ﷺ وموافقته على ذلك وحثه عليه، منها:

١ - ما ورد في وقف عمر بن الخطاب المشهور (انه تصدق بمال له يقال له ثمغ على عهد رسول الله ﷺ وكان نخلا فقال عمر يا رسول الله إني استفدت مالا وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به فقال النبي ﷺ: (تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره) فتصدق به عمر^(١) وفيه أمر الرسول ﷺ له وهو صريح في ذلك.

قال النووي: في الكلام على هذا الحديث (فيه دليل على صحة أصل الوقف وأنه مخالف لشوائب الجاهلية)^(٢).

٢ - ما ورد في وقف عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لبشر رومة حين قال النبي ﷺ من يشتري بشر رومة فيكون دلوها كدلاء المسلمين فاشترها عثمان رضي الله عنه^(٣).

٣ - ما ورد أيضاً في وقف علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقد روى جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قطع له عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ينع ثم اشترى على قطيعة عمر أشياء فحفر فيها عينا فبينما هم يعملون تفجر عليهم مثل عنق الجزور من الماء فأقى علي وبشر بذلك فقال بشر الوارث ثم تصدق بها على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد وفي السلم والحرب... الحديث^(٤).

(١) أخرجه البخاري في الوصايا (١٠١٧/٣) رقم (٢٦١٣) ومسلم نحوه في كتاب الوصية (١٢٥٥/٣) رقم (١٦٣٢)، والنسائي في الأحباس (٢٣٠/٦)، والترمذي في الأحكام (٤١٧/٢)، وابن ماجه في الأحكام (٥٤/٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٢/٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٥/٤)، والبيهقي في السنن (١٥٩/٦).

(٢) انظر شرح النووي لصحيح مسلم (٨٦/١١).

(٣) رواه البخاري تعليقا في الشرب (٨٢٩/٢)، وفي الوصايا (١٠٢١/٣)، والترمذي في المناقب (٢٨٨/٥)، والنسائي في الأحباس (٢٣٣/٦).

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٦١/٦)، والخلال في كتاب الوقوف بتحقيقي (٢٢٠/١).

وفيه أنه تصدق بأملكه بينبع على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل.

٤ - ورد عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب.

قال أنس: فلما نزلت هذه الآية (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إليّ (بيرحاء) وأنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله؛ فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله. قال: فقال رسول الله ﷺ: «بخ ذلك مال رابع ذلك مال رابع، وقد سمعت ما قلت وإني أرى أن تجعلها في الأقربين». قال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمة^(١).

٥ - ما ورد عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أمر بالمسجد وقال: «يا بني النجار ثامنوني حائطكم هذا» فقالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله^(٢).

(١) أخرجه البخاري في الزكاة باب الزكاة في الأقارب (٢/٥٣٠ رقم ١٣٩٢) واللفظ له. وفي الوكالة، باب إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله (٣/٨١٤ رقم ٢١٩٣). وفي الوصايا باب إذا وقف أو وصى لأقاربه (٣/١٠١١ رقم ٢٦٠١). وفي باب من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه، بهذا السياق الذي ذكرناه (٣/١٠١٤ رقم ٢٧٠٧). وفي باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز (٣/١٠١٩ رقم ٢٦١٧). وفي التفسير باب (لن تنالوا البر... إلى... به عليم) (٤/١٦٥٩ رقم ٤٢٧٩). وفي الأشربة باب استعذاب الماء (٥/٢١٢٨ رقم ٥٢٨٨). ومسلم في الزكاة باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين (٢/٦٩٣ رقم ٩٩٨) و (٢/٦٩٤) ومالك في الموطأ في كتاب الجامع باب الترغيب بالصدقة (ص ٧٠٣ رقم ١٨٢٨). وأحمد في المسند مثله (٣/٤١١)، ومختصراً في (٣/٢٦٢). والدارمي في الزكاة، باب أي الصدقة أفضل؟ بهذا اللفظ (١/٣٩٠). والدارقطني في الأحباس باب كيف يكتب الحبس (٤/١٩١) كلهم عن أنس بن مالك - رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة؛ باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية؟ (١/١٦٥ رقم ٤١٨). وفي أبواب فضائل المدينة باب حرم المدينة (٢/٦٦١ رقم ١٧٦٩). وفي البيوع باب صاحب السلعة أحق بالسوم (٢/٧٤٢ رقم ٢٠٠٠). وفي الوصايا باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز (٣/١٠١٩ رقم ٢٦١٩). وفي باب الأرض للمسجد (٣/١٠٢٠ رقم ٢٦٢٢). وفي باب إذا قال ألأوقف لا نطلب ثمنه إلا إلى الله فهو جائز (٣/١٠٢٢ رقم ٢٦٢٧).

٦ - ما ورد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال : بعث النبي - ﷺ - عمر بن الخطاب على الصدقات فمنع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس فقال : رسول الله - ﷺ - ما ينقم ابن جميل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله ، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً وقد احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله ، وأما العباس ، عم رسول الله - ﷺ - فهي علي ومثلها . وفي لفظ عند البخاري (هي عليه ومثلها معها) ^(١) .

فقد أقر النبي - ﷺ - خالد بن الوليد على حبس أدراعه واعتده في سبيل الله ، ولو كان ذلك غير جائز لما أقره النبي - ﷺ - .

٧ - ما ورد عن هشام بن عروة أن الزبير جعل دوره صدقة قال : (وللمردودة من بناتي أن تسكن غير مضرّة ولا مضربها فإن استغنت بزواج فلا شيء لها) ^(٢) .

رابعاً : استدل الجمهور بإجماع العلماء من السلف ومن بعدهم على القول بصحة الوقف .

قال ابن قدامة في المغني : (٥ : ٥٩٧ - ٥٩٨) (وأكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم على القول بصحة الوقف قال جابر : لم يكن أحد من أصحاب النبي - ﷺ - ذو مقدرة إلا وقف ، وهذا إجماع منهم فإن الذي قدر على الوقف وقف واشتهر ذلك فلم ينكره أحد فكان إجماعاً .

وقال القرطبي : في تفسيره (٣ : ٣٣٩) فإن المسألة إجماع من الصحابة ، وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعائشة وفاطمة وعمر بن العاص والزبير وجابر كلهم أوقفوا الأوقاف .

(١) أخرجه البخاري في الزكاة باب في قوله تعالى (وفي الرقاب . . إلى . . وفي سبيل الله) التوبة (٦٠) . ومسلم في الزكاة : باب في تقديم الزكاة ومنعها (٢/٦٧٦ رقم ٩٨٣) . وأبو داود في الزكاة (باب في تعجيل الزكاة ١١٥/٢ رقم ١٦٢٣) . والنسائي في الزكاة (باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق) (٥/٣٣) . وأحمد في المسند (٢/٣٢٢) . والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٦٣) .

(٢) أخرجه البخاري في الوصايا تعليقاً (٣/١٠٢١) وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/٢٥١) والدارمي في سننه (٢/٤٢٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٦٦) .

وقال الشوكاني: في نيل الأوطار (٦ : ٢٦) (وقد ذهب إلى جواز الوقف ولزومه جمهور العلماء، قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين).

وقال في موضع آخر: (٦ : ٢٤) (ويدل عليه إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقاي).

فهذه النقول تدل على إجماع الصحابة والسلف الصالح رضوان الله عليهم على الوقف وصحته وأنه مشروع بل مندوب اليه.

ثانياً: أدلة الفريق الثاني. وهم القائلون بجواز الوقف في السلاح والكراع فقط.

١ - حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: (كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله - ﷺ - مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله - ﷺ - خاصة، وكان ينفق على أهله نفقة سنته ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله)^(١).

ورد الاستدلال بهذا الحديث بأن ذلك لا يعني منع الوقف في غير السلاح والكراع كما أنه - ﷺ - قد ثبت عنه الوقف في غير السلاح والكراع على ما سبق في أدلة الجمهور كما في رواية عمرو بن الحارث المتقدمة في (١/٢) من أدلة الجمهور وكما في رواية عائشة المتقدمة في (٤/٢) من أدلة الجمهور فوجب الأخذ بها.

٢ - ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦ : ٢٥٠) وابن حزم في المحلى (١٠ : ١٧٤) من طريق ابن فضيل عن مطرف عن رجل عن القاسم قال: قال عبد الله بن مسعود: (لا حبس إلا في كراع أو سلاح).

ورد الاستدلال به: بأنه لم يثبت ذلك عنه، وأن تلك الرواية باطلة

لسببين:

(١) أخرجه البخاري في الجهاد (١٠٦٤/٣) رقم (٢٧٤٨)، وفي الخمس (١١٢٧/٣) رقم (٢٩٢٧) وفي المغازي (٤٧٩/٤) رقم (٣٨٠٩)، وفي التفسير (١٨٥٢/٤) رقم (٤٦٠٣)، وفي النفقات (٥٠٤٩/٥) رقم (٥٠٤٣)، وفي الفرائض (٢٤٧٥/٦) رقم (٣٦٤٧)، وفي الاعتصام بالكتاب والسنة (٢٦٦٤/٦)، رقم (٦٨٧٥) ومسلم في الجهاد (١٣٧٦/٣) رقم (١٧٥٧)، وأبو داود في الإمارة (١٤١/٣) رقم (٢٩٦٠)، والترمذي في الجهاد (١٣١/٣) رقم (١٧٧٣)، والنسائي في الفقه (١٣٢/٧) وأحمد في المسند (١/٢٥ - ٤٨).

- ١ - أنها عن رجل لم يسم .
 - ٢ - أن والد القاسم ناقل الرواية لا يحفظ عن أبيه فقد مات أبوه وهو ابن ست سنين فكيف بولده ^(١) وعلى فرض صحته فلا يقابل ذلك ما ثبت عن الرسول ﷺ .
 - ٣ - وروى ابن أبي شيبة في مصنفه (٦ : ٢٥٠) قال: حدثنا هشيم عن إسماعيل بن خالد عن الشعبي قال: قال علي لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع .
- وهذا مردود بمخالفته الواقع وفعل علي - رضي الله عنه - فإن وقفه (ينبع) مشهور وقد تقدم في أدلة الجمهور .
- ويمكن أن يقال: إنه قصد أن الأفضل أن يكون الوقف في السلاح والكراع، ولا يمتنع فيما سواه .
- ثالثاً: أدلة الفريق الثالث: وهم القائلون بمنع الوقف مطلقاً هي :
- ١ - استدلووا بقوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ المائدة ١٠٣ .
- فقد عاب الله سبحانه وتعالى على العرب ما كانت تفعله، من تسييب البهائم وحمايتها عن الانتفاع بها والوقف مثل ذلك .
- ورد الاحتجاج بالآية: بأن الله سبحانه وتعالى إنما عاب عليهم أن تصرفوا بعقولهم بغير شرع توجه إليهم، أو تكليف فرض عليهم في قطع طريق الانتفاع وإذهاب نعمة الله وإزالة المصلحة للعباد في تلك الإبل ونحوها . وبهذا فارقت هذه الأمور الأحباس والوقوف لأنه إنما قصد بها نفع العباد ^(٢) .
- ثم إن الوقف غرضه الانتفاع بمنافعه من قبل الموقوف عليهم على عكس إهدار المنافع فيما ذكر في الآية الكريمة .

(١) انظر المحل (١٠/١٧٤) .

(٢) راجع تفسير القرطبي (٣/٣٣٨ - ٣٣٩) .

٢ - ما روي أن عبدالله بن زيد بن عبد ربه جاء إلى رسول الله - ﷺ - فقال: يا رسول الله إن حائطي هذا صدقة وهو إلى الله تعالى ورسوله، فجاء أبواه فقالا: يا رسول الله كان قوام عيشنا فرده رسول الله - ﷺ - عليهما، ثم ماتا فورثهما بعدهما^(١).

ورد هذا الحديث بما قاله البيهقي بعد روايته للحديث حيث قال: (هذا مرسل)، وعلى فرض صحته فإن الرسول - ﷺ - أبطله بسبب أنه جميع ما يملك، وليس لأحد أن يضر بنفسه وبمن يعول بسبب الوقف.

قال ابن قدامة: في المغني (٥/٥٩٩) في معرض الرد على الحديث: (وحديث عبدالله بن زيد إن ثبت فليس فيه ذكر الوقف والظاهر أنه جعله صدقة غير موقوفة استتاب فيها رسول - ﷺ - فرأى والديه أحق الناس بصرفها إليهما، ويحتمل أن الحائط كان لهما وكان هو يتصرف فيه بحكم النيابة فتصرف بهذا التصرف بغير إذنهما فلم ينفذاه فأتيا النبي - ﷺ - فرده إليهما).

وقال ابن حزم في المحلى. (١٠/١٧٩) بعد ذكره الحديث: (لا حجة لهم فيه لوجه): أولها: أنه منقطع، والثاني: أن فيه أنه قوام عيشهم وليس لأحد أن يتصدق بقوام عيشه بل هو مفسوخ إن فعله).

٣ - روى الدارقطني (٤: ٦٨) قال: أخبرنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز أخبرنا كامل بن طلحة أخبرنا ابن لهيعة أخبرنا عيسى بن لهيعة عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - بعد ما أنزلت سورة النساء، وفرض فيها الفرائض يقول: (لا حبس بعد سورة النساء)^(٢).

(١) أخرجه الدارقطني من عدة طرق في الأحباس (٤/٢٠٠ - ٢٠١). وابن حزم في المحلى (١٠/١٧٨). والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٦٣) من طريق أبي بكر بن حزم عن عبدالله بن زيد بن عبد ربه. وقال: (هذا مرسل، أبو بكر بن حزم لم يدرك عبدالله بن زيد. وروي من أوجه أخر عن عبدالله بن زيد كلهم مراسيل).

(٢) ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٩٧) وابن حزم في المحلى (١٠/١٧٨). والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٦٢). كلهم من طريق ابن لهيعة عن عيسى بن لهيعة وهما ضعيفان.

وهو ضعيف بل قال ابن حزم: في المحلى (١٠ : ١٧٨) بأنه حديث موضوع.

وبيان تقرير وضعه: أن آية الموارث أو بعضها نزلت بعد أحد وحبس الصحابة بعلم رسول الله - ﷺ - بعد خيبر أي بعد نزول آية الموارث وهذا متواتر.

ولو صح الخبر لكان منسوخاً لاستمرار الحبس بعلمه ﷺ إلى أن مات .
٤ - وروى الدارقطني أيضاً (٤ : ٦٨) عن ابن عباس قال قال : - ﷺ -
(لا حبس عن فرائض الله عز وجل) ^(١) .

وهو ضعيف أيضاً وبمثل ما قيل في الذي قبله يقال فيه .
وعلى فرض صحته فليس فيه ما يؤيد دعواهم لأن الوقف ليس حبساً عن فرائض الله ، وإنما هو تصرف في العين حال الحياة كما يتصرف في الصدقة والهبة ونحو ذلك . ولأن معناه إبطال ما كان سائداً في الجاهلية من حبس الأموال والنساء ، وتسييب السيب ونحو ذلك .

قال أبو الطيب: في التعليق المغني على الدارقطني (٤ : ٦٨) (وكأنه أشار إلى فعلهم في الجاهلية من حبس مال الميت ونسائه كانوا إذا كرهوا النساء لقبح أو قلة مال حبسوهم عن الأزواج لأن أولياء الميت أولى بهن عندهم) .

وقال الطرابلسي في كتاب الاسعاف في أحكام الأوقاف (ص : ١٣)
(وأما الجواب على قوله - ﷺ - لا حبس عن فرائض الله) فنقول: إنه محمول على أنه لا يمنع أصحاب الفرائض عن فروضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد الموت بدليل نسخها لما كانوا عليه من حرمانهم الإنث قبل نزولها وتوريثهم بالمواخاة والموالة مع وجودهن .

(١) وأخرجه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى (١٦٢/٦) وقال لم يسنده غير ابن خزيمة عن أخيه وهما ضعيفان .
وقال : (هذا اللفظ إنما يعرف من قول شريح القاضي) .

٥ - قول شريح القاضي (جاء محمد ببيع الحبس)^(١) وهو دليل على إبطال الوقف.

ورد الاستدلال به من وجوه :

أحدها: أنه منقطع فلا تقوم به حجة بل الصواب عكسه فإن النبي ﷺ - جاء بإثبات الحبس وإقرارها كما تقدم في وقف عمر - رضي الله عنه - .
الثاني: أنه خلاف الواقع فلم يكن الوقف يعرف في الجاهلية بصفته بعد النبوة بل هو تشريع إسلامي جاء به محمد - ﷺ - كما جاء بالصلاة والصيام وباقي التشريعات.

الثالث: أنه محمول على حبس الجاهلية وما كانوا يحبسونه من السوابب والبحائر والحوامي وما أشبهها فنزل القرآن الكريم بإحلال ما كانوا يجرمون منها وإطلاق ما حبسوا بغير أمر الله .

نقل الذهبي أن عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: (حدثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم سمعت الشافعي يقول: اجتمع مالك وأبو يوسف عند أمير المؤمنين فتكلموا في الوقوف وما يحبس به الناس فقال يعقوب: هذا باطل). قال شريح جاء محمد بإطلاق الحبس فقال مالك: إنما أطلق ما كانوا يحبسونه لأهتهم من البحيرة والسائبة وأما الوقوف: فهذا وقف عمر قد استأذن رسول الله - ﷺ - فقال: (حبس أصلها وسبل ثمرتها) وهذا وقف الزبير فأعجب الخليفة ذلك منه)^(٢) .

وقال الطرابلسي في كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف (ص: ١٤)
(قول شريح جاء محمد ببيع الحبس) محمول على حبس الكفرة مثل البحيرة والوصيلة والسائبة والحام).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥١/٦) عن وكيع وابن أبي زائدة عن مسعر بن عون عن شريح ولفظه (جاء محمد بمنع الحبس) وبمثل لفظه رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٣/٦) . وابن حزم في المحل (١٧٧/١٠) بلفظ (جاء محمد باطلاق الحبس) وقال: (هذا منقطع) . وذكره ابن الأثير في النهاية (٣٢٩/١).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١١/٨) ..

٦ - وروى عطاء بن السائب قال: أتيت شريحاً في زمن بشير بن مروان، وهو يومئذ قاض فقلت يا أبا أمية أفطني فقال: يا ابن أخي إنما أنا قاض ولست بمفت قال: فقلت اني والله ما جئت أريد خصومة. إن رجلاً من الحي جعل داره حبساً قال عطاء: فدخل من الباب الذي في المسجد في المقصورة فسمعته حين دخل وتبعته وهو يقول لحبيب الذي يقدم الخصوم إليه (أخبر أنه لا حبس عن فرائض الله)^(١).

وقد سبق الجواب على الرواية المذكورة بهذا اللفظ عن ابن عباس. قال ابن حزم: في المحلى (١٠ : ١٧٧) بعد أن ساق قول شريح هذا:

(وأما قوله (لا حبس عن فرائض الله) فقول فاسد، لأنهم لا يختلفون في جواز الهبة، والصدقة في الحياة والوصية بعد الموت، وكل هذه مسقطه لفرائض الورثة عما لو لم تكن فيه لورثوه على فرائض الله عز وجل، فيجب بهذا القول إبطال كل هبة وكل وصية لأنها مانعة من فرائض الله تعالى بالمواريث).

اعتراض وجوابه :

قال المانعون: يحتمل أن تكون أوقاف الرسول - ﷺ - وأصحابه قبل نزول آية المواريث. وأن ما كان بعد ذلك يحتمل أن ورثتهم أمضوه بالإجازة.

وهذا مردود من وجوه :

الأول: أنه بالرجوع إلى نزول آية المواريث نجد أنها نزلت في أوس بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - فقد مات فجاء ابنه عمه وأخذ الميراث ولم يتركها لامرأته وأولاده شيئاً كما هي عادة أهل الجاهلية.

فتشكتهما إلى رسول الله - ﷺ - وأنزل الله هذه الآية.

وذكر القرطبي في تفسيره (٥ : ٥٨) بعض الروايات في سبب نزول هذه الآية غالبها قريبة من قصة أوس بن ثابت.

(١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٩/٤). والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٢/٦) واللفظ له.

وأوس قتل في أحد وأحد كانت في السنة الثالثة من الهجرة النبوية ووقف النبي - ﷺ - ووقف عمر كان في خيبر وقد كان فتحها سنة سبع من الهجرة النبوية الشريفة (١) .

فتبين من هذا أن نزول آية المواريث كان قبل وقف النبي - ﷺ - ووقف عمر - رضي الله عنه فانتفى ما قالوه .

الثاني : قولهم يحتمل أن ورثتهم أجازوه مردود بأن عمر وعثمان وعلياً - رضي الله عنهم - تركوا بعد وفاتهم أبناء لهم صغاراً فلو كان الحبس غير جائز لما حل ترك أنصباء الصغار تمضي حبساً . انظر : المحلى لابن حزم (١٠ - ١٨٥) . ولو علم الصحابة أن الوقف لا ينفذ إلا بالإجازة من قبل الورثة . لأخرجوا الوقف من مخرج الوصية ، ولم يتصرفوا بالغلة حال حياتهم ولكنهم علموا صحة الوقف فعملوا به .

الخلاصة :

مما تقدم يتبين أن الراجح والله أعلم الذي يؤيده الدليل ويعضده النص هو جواز الوقف على وجه الاستحباب عملاً بما هو صريح اللفظ متواتر المعنى وحملًا للمحتمل عليه وتوفيقاً بين الأدلة .

قال ابن قدامة : في المغني : (٥ : ٥٩٧) (والوقف مستحب) . وقال البهوتي في كشف القناع (٢٦٧ / ٤) : (وهو مسنون لقوله تعالى : (وافعلوا الخير) ولفعله ﷺ) .

فعلم من ذلك أن القول بصحة الوقف هو القول الصائب إن شاء الله تعالى ، ولم يزل المسلمون من عهد رسول الله . ﷺ - إلى عصرنا هذا يوقفون الوقوف . ولو لم يكن في الأمر إلا وقف عمر بن الخطاب لكفى دليلاً على جوازه فإنه قد وقع منه بأمر النبي - ﷺ - والله أعلم .

(١) انظر البداية والنهاية (٢٠٤/٤) .

الخاتمة

يتضح لك أيها القاريء الكريم أن هذا البحث الموجز وضع أمامك الوقف بصورته الحقيقية الناصعة لدى المسلمين وبين لك بعض مباحثه المهمة دون الدخول في تفصيل أحكامه ولعل ذلك كافٍ لإيضاح أهميته وبيان ما يحققه من أهداف سامية تعود على المجتمع وعلى الأسرة وعلى الفرد.

وقد ابان الفصل الأول المقصود من كلمة «وقف» وعرف بها تعريفاً تاماً سواء في اصطلاح أهل اللغة العربية أم في اصطلاح علماء الفقه والشرعية وحدد المقصود منها عند كل منهم .

وفي الفصل الثاني جرى سرد لتاريخ الوقف عند المسلمين وعند غيرهم من الأمم برز من خلال السرد التاريخي عدة أمور أهمها: ثبوت الوقف كنظام اجتماعي درج عليه كثير من الأمم . وكذا ظهر من خلال هذا الفصل أهمية الوقف في الحياة العامة والنتائج التي حققها أثناء تطبيقه وخاصة في العصور الإسلامية التي صار الوقف فيها مصدراً لغالب النتاج الفكري لدى المسلمين سواء في تنمية المهارات واكتساب العلوم، أو في مجال الصناعة والاختراع، أو في مجال توفير حاجات الناس .

وفي الفصل الثالث تم كشف أهداف الوقف وحكمة مشروعيته وظهر من خلال ذلك أهمية الوقف، والمقاصد التي يحققها لبناء المجتمع وحصول الأجر والثواب، للواقف. وأن في الوقف حلاً لكثير من المشاكل الاجتماعية التي تنتاب المجتمعات في كل عصر وحين .

وفي الفصل الرابع ظهر القول الصحيح في حكم الوقف وأن القول باستحبابه هو الذي يعضده الدليل وهو الموافق لما عليه الرسول ﷺ وأصحابه . وعرف من خلال هذا الفصل الرأي المقابل لرأي الجمهور وظهر ضعفه وأن ما تشدق به من خالف الجمهور لا يعتبر دليلاً يعول عليه .

كما ظهر مدى ترغيب الشريعة بالأعمال الصالحة ووضح السبيل لمن يريد رفع درجاته في الدار الآخرة بما اعطاه الله من مال وأملاك في الحياة الدنيا وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . والله أعلم .